

«اوضاع السجون» في بيت المحامي

كجامعيين يجب أن يكتشفوا هذا البعد في هذا البلد إلى جانب أعضاء منظمات المجتمع المدني كافة وبالنسبة إلى كل المسؤولين عن وجوه هذه الحياة الاجتماعية السياسية الهائلة. وبالنسبة إلينا الذين يجب أن نبذل جهداً للبحث عن الجوانب الإنسانية في الأمور كافة».

نشأة

ثم تحدث نشأة فشكر الجميع على «اهتمامهم بالسجون ومشاكلها المتعددة وتأمين الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية لأشخاص أخطأوا ولاشخاص الأذى بحق الآخرين وأشخاص ارتكبوا جرائم بحق المجتمع».

وأشار إلى أن «المنع من الحرية هي العقوبة الأساسية التي يعتمدها النظام القضائي في لبنان ويجب تحديث نتائجها لجهة تفقد السجون ودراسة ظروف الاعتقال، ومدى تأثير ظروف المحكوم عليه بعد خروجه من السجن».

وقال: «أن النظام العدلي الجديد الذي يجب استحداثه يجب أن يعتمد التوافق بين المصلحة العامة والتزام القواعد الحقوقية، وإذا تم اصلاح السجون في خطة تعدها الدولة بتحويلها الى سجون اصلاح فتكون انجازات الضابطة العدلية والقضاء انجازات حقيقية».

أضاف: «ان وزارة الداخلية والبلديات اطلقت مبادرات لتحسين الاوضاع المعيشية في السجون، وهي تعمل على وضع استراتيجية شاملة للسجون وعلى تحسين البنى التحتية والخدمات في السجون لكن الوزارة تعاني نقصا حادا في العديد والتجهيزات».

نجار

أما نجار فدعا إلى «التحرك وبناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية، وتشجيع ليس فقط تطبيق قانون خفض مدة العقوبة بل أيضا قانون تنظيم العقوبات، وخلق بنى جديدة في وزارة العدل». وقال: «يجب السهر على تطبيق المعاهدات الدولية وتعهدات لبنان في هذا الإطار. لذلك تم مؤخرا إطلاق ثلاث مبادرات: الأولى عبارة عن مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، من أجل إدخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات، أما الثانية فهي إنشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل تحل محل تلك الصدفية الفارغة المسماة إدارة السجون، أما المبادرة الثالثة فهي دعم مشروع قانون حول إنشاء مديرية عامة لحقوق الإنسان والحريات في وزارة العدل».

فرحات

بعد ذلك، قدمت رئيسة قسم طب الأسنان الخاص بالأطفال والمجتمعات في كلية طب الأسنان في جامعة القديس الدكتور ندى فرحات عرضاً مصوراً عن «عملية اليوم السابع» شرحت من خلاله ظروف نشأتها، وأهدافها، وإنجازاتها، ومشاريعها المستقبلية.

المحاضرات

ثم توالى المحاضرات والمداخلات التي تناولت موضوع السجون على الصعيد القانوني، والقضائي، والاجتماعي والإنساني، كما تسنى للجمهور المشاركة في المناقشات من خلال التصويت على مختلف اقتراحات الحلول والتوصيات التي يتم عرضها واعتمادها أثناء الجلسة.

نظمت «عملية اليوم السابع» التابعة لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدراسات القضائية، ندوة بعنوان «سجون لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف عيش السجناء؟»، في بيت المحامي، في حضور وزير العدل البروفسور إبراهيم نجار، وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ، الدكتور عمر نشابة ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، وزيرة الدولة أمل عفيش، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم، نقابية المحامين أمل حداد، رئيس الجامعة البروفسور رينيه شاموسي، المسؤولين عن «مشروع السجون» في عملية اليوم السابع، بالإضافة إلى حشد كبير من القضاة والمحامين وعمداء ومدراء وطلاب من جامعة القديس يوسف.

بداية النشيد الوطني، ثم ألقت حداد كلمة قالت فيها: «إن مشكلة السجون التي طال أمدها، تظهر من النظرة الأولى كأنها غير قابلة للحل، لإصطدامها بعوائق إدارية ومالية، تزداد صعوبة بسبب الشلل التشريعي والصراعات السياسية. كما أن مشكلة السجون تتصل بمواضيع الحريات العامة والأوضاع الاجتماعية والصحية».

أضافت: «لذلك من الضروري إنهاء عملية إصلاح السجون بنجاح، إن كان على صعيد سلطة الوصاية التي يجب أن تكون وزارة العدل، أو على صعيد مقر السجن الذي يجب أن يكون صحياً أكثر وأقل إزدحاماً، أو على مستوى متابعة السجناء، وذلك من أجل أن تبقى دولة القانون ومن أجل ألا يعود السجناء إلى ارتكاب الجرائم من جديد».

وأشارت إلى أن «نقابة المحامين قد رحبت وشاركت بمشاريع إصلاح السجون»، كما شددت على أن «المحامي الذي يدافع عن موكله، يجب أن يفعل ذلك في ظل احترام القواعد والأصول، من دون ضغط وفي إطار من الحرية التي هي من حقه»، معتبرة أن «على المحامي التأكد أن السجن بعد إصدار الحكم يجب أن يمضي عقوبته في ظروف لائقة، وأن يحصل على العناية الطبية ويستفيد من برامج إعادة الدمج».

شاموسي

من جهته، قال شاموسي: «لا شك في أن عالم السجون يعتبر عالماً خاصاً بحد ذاته وأنه يجدر بنا ألا نستسلم في وجه العقبات التي تواجهنا في إطار الانفتاح على القطاعات الأكثر صعوبة في المجتمع. فبعيش رجال ونساء فترات سجن تتفاوت مدتها لأسباب مبررة لكن لا يمكننا أن ننكر صعوبة المهمة التي قد تضطلع بها على هذا الصعيد لا سيما أن بعض الضحايا يطالب بتحقيق العدالة وأنه لا يمكن الاعتراض على القرارات التي تم اتخاذها بشأنه. ولا يعتبر اكتشاف الحقيقة سهلاً، فيمكن أن تكون الظروف المخففة موجودة. كما أننا نواجه مشاكل مرتبطة بتطبيق عقوبة الإعدام وبوضع السجناء وبالتغيرات التي تطرأ على العملية التي تحكم على هذا الشخص أو ذاك بقضاء عقوبة بالسجن لمدة طويلة. قد لا تكون علماء في القانون إلا أنه يترتب علينا طرح أسئلة حول هذه المعايير. فيمكن أن نكون مرافقين ورواداً يضعون أنفسهم في خدمة المسؤولين في عالم السجون».

أضاف: «سيتم خلال هذا اليوم التفكير في كافة هذه المشاكل ويسعدني أن يتم إيلاؤها الأهمية اللازمة. فتبدو لي مقارنة هذه المشاكل مهمة بالنسبة إلى الأشخاص الذين قد يضطرون إلى الابتعاد عن المجتمع بسبب تواجدهم في السجن، وبالنسبة إلينا